

## قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٣٩

بالترخيص للحكومة بضمان بعض القروض على القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

أرسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يجوز للحكومة متنا لكل هبوط غير عادي في سعر القطن ببورصة اسكندرية أن تتقدم مشترية في البورصة لكل «الفيارات» عن مواعيد الاستحقاق المختلفة لعقود القطن السكلاريدي وجيزة رقم ٧ وقطن الوجه القليل من المحصول الحالي بسعر أدنى يحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء . ويراعى في هذا السعر بالنسبة لمواعيد الاستحقاق البيعة مصاريف النقل .

مادة ٢ - هلى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى عابدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٥٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

فاروق

هناك حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

هلى شامس

وزير المالية

هسين هرى

## قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٣٩

لمنح الحكومة حق ضمان بعض القروض المنوحة على القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

أرسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يجوز للحكومة فيما يتعلق بالقروض على القطن التي تصدرها بنوك غير بنك التسليف الزراعى المصرى أن تمنح كفالتها في حدود مليون قنطار لتغطية العجز الذى تتحمله البنوك المذكورة من جراء هبوط في أسعار القطن ، وذلك بشرط أن يكون الاقراض لمزراع لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وأن يكون البنك قد دفع ٧٨.٥٪ من قيمة القطن المرتهن محسوبة بسعر قفل اليوم السابق على يوم طلب القرض . ويظل ما عدا ذلك من التبعات على عاتق البنك .

مادة ٢ - هلى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى عابدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٥٨ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

فاروق

هناك حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

هلى شامس

وزير المالية

هسين هرى